

Distr.: General
3 April 2020
Arabic
Original: English

تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة 25 من قرار مجلس الأمن 2502 (2019)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريرا كل ستة أشهر عن تنفيذ الالتزامات المتعهّد بها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[1]. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات المتعلقة بالسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى منذ صدور تقريري السابق (S/2019/783) ويغطي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 15 آذار/مارس 2020.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة الأمنية

2 - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية في المنطقة هشة، مع استمرار التحديات في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكُثّفت العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، تمشيا مع الالتزام الذي قطعه الرئيس فيليكس تشيسيكيدي بتحقيق السلام والاستقرار، ولا سيما في شرق البلد. وفي كيفو الشمالية، بدا أن الهجوم العسكري الذي شنته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على

(1) في هذا السياق، تشير "المنطقة" إلى البلدان الثلاثة عشر الموقِّعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية بمثابة شهود/جهات ضامنة للإطار: الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة.



070420 070420 20-04367 (A)



الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية قد أسهم في إضعافها. بيد أن الهجمات الانتقامية المتزايدة التي شنتها عناصر يشتبه في أنها من تحالف القوى الديمقراطية أدت إلى تدهور الحالة الأمنية في تلك المنطقة. وفي الوقت نفسه، ظلت الادعاءات المتعلقة بالحوادث الأمنية العابرة للحدود تؤجج التوتر بين البلدان المجاورة في المنطقة.

3 - وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات عسكرية في مقاطعة كيفو الشمالية أسفرت عن الاستيلاء على عدة قواعد لتحالف القوى الديمقراطية ومقتل نحو 80 من مقاتلي التحالف وفقا للتقارير الواردة. وأفيد بأن نحو 60 جنديا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لقوا حتفهم خلال العمليات، في حين أصيب 175 شخصا آخرين بجروح. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت عناصر يشتبه في أنها تابعة لتحالف القوى الديمقراطية شن هجمات، لا سيما في منطقة بيني في كيفو الشمالية. وأسفر هجوم وقع في 28 كانون الأول/ديسمبر عن مقتل 18 مدنيا في أبيتينا، إقليم بيني، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد المدنيين الذين قتلتهم الجماعة المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، تدهورت الحالة في إيتوري نتيجة لتحرك أفراد متفرقين من تحالف القوى الديمقراطية من منطقة بيني إلى إقليمي إيرومو ومامبسا وما تلا ذلك من هجمات ضد المدنيين. وتشير التقديرات إلى أن نحو 000 250 مدني شُردوا منذ بداية عام 2020 بسبب هذا التطور.

4 - وأحرزت العمليات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما في مواجهة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك خلال العمليات التي نفذّت في إقليم روتشورو، مقاطعة كيفو الشمالية، في 17 أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن مقتل أحد كبار القادة، هو الجنرال سيلفستر موداكومورا، وآخرين من كبار الضباط المعاونين. وأعقب ذلك، في كاليهي، مقاطعة كيفو الجنوبية، أسر واستسلام 877 1 عنصرا من جماعة المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية المنشقة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك 367 مقاتلا أعيدوا فيما بعد إلى رواندا. وكان هذا من أهم حالات الاستسلام المسجلة في سياق العمليات العسكرية ضد الجماعة. وفي تطور ذي صلة، أسفرت عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن مقتل قائد جبهة التحرير الوطني، جان بيير غاسيني، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر في إقليم كاليهي.

5 - وفي بوروندي، ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبيا. بيد أن عناصر مسلحة هاجمت في 17 تشرين الثاني/نوفمبر قوة الدفاع الوطني البوروندية بالقرب من بلدة مابايي، مقاطعة سيبيتوكي، بالقرب من الحدود الرواندية. وأسفر الحادث عن مقتل 18 جنديا بورونديا، بمن فيهم قائد القوة، وإصابة 13 جنديا آخرين. وبعد الهجوم، نشرت بوروندي تعزيزات عسكرية على حدودها مع رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبناء على طلب بوروندي، أجرت الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تحقيقا في الحادث. واستعرض رؤساء قوات الدفاع للبلدان الأعضاء في المؤتمر تقريرها في اجتماع عُقد في كمبالا في 15 كانون الثاني/يناير. وسيصدر التقرير النهائي من خلال القنوات المناسبة الخاصة بالمؤتمر.

6 - ووقعت حوادث أمنية متفرقة عبر الحدود في أماكن أخرى من المنطقة خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، شن أشخاص يشتبه في انتمائهم إلى جماعة التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية المنشقة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للتقارير،

هجوما في مقاطعة موسانزي في رواندا، بالقرب من متنزه البراكين الوطني، قُتل فيه 14 شخصا. وذكرت رواندا أن قوات الدفاع التابعة لها صدت المهاجمين، مما أسفر عن مقتل 19 شخصا وأسر 5 أشخاص منهم. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل قائد التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية، الجنرال جوفينال موسابيمانا، المعروف أيضا باسم جان ميشيل أفريقيا، خلال عملية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بينزا، إقليم روتشورو، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

7 - وعقب سلسلة من المشاورات في سياق آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم، المنشأة من خلال الجهود المشتركة التي بذلها مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى وممثلو الجهات الأخرى الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا مذكرة تفاهم في 5 تشرين الثاني/نوفمبر في كيغالي، اتفقتا فيها على إعادة المقاتلين السابقين من حركة 23 مارس الذين يعيشون حاليا في مخيمات في رواندا إلى وطنهم. وفي تطور ذي صلة، أشارت حكومة أوغندا إلى أن بعض العناصر السابقين من حركة 23 مارس الموجودين في المخيمات في أوغندا قد يكونوا راغبين في العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبناء على طلب حكومتي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، استهلت الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون أعمالا تحضيرية لعقد اجتماع لآلية المتابعة لتقييم الدعم الذي تحتاج إليه البلدان المعنية لوضع اللمسات الأخيرة على عمليات الإعادة إلى الوطن وتسهيل إعادة إدماج الأفراد المعادين إلى الوطن.

8 - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، واصلت الجماعات المسلحة انتهاك الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في شمال شرق البلد ووسطه وغربه، بما في ذلك عن طريق شن هجمات، وفرض ضرائب غير قانونية وعرقلة إقامة مؤسسات الدولة ونشر قوات الأمن. وإضافة إلى ذلك، أثرت النزاعات بين الجماعات المسلحة والاشتباكات بينها وبين القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى تأثيرا سلبيا على السلام والأمن في بعض أنحاء البلد.

9 - وشهد جنوب السودان انخفاضا في العنف المتصل بالنزاع، حيث ظل وقف إطلاق النار مستمرا في معظم أنحاء البلد، على الرغم من الحوادث الأمنية المنعزلة. وفي أيلول/سبتمبر، أعيد تشكيل لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لجنوب السودان، التي صدر تكليف بإنشائها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. غير أن اللجنة لم تبدأ بعد أنشطتها في مواقع التجميع بسبب التحديات المتعلقة بالتمويل.

باء - التطورات السياسية

10 - على الرغم من التقارير التي تفيد بحدوث توترات بين بعض البلدان المجاورة، سُجل تقدم نحو تعزيز التعاون الإقليمي خلال الفترة قيد الاستعراض. واتخذ قادة المنطقة خطوات، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف كليهما، لتخفيف حدة التوترات ومعالجة الخلافات وتعزيز العلاقات بين بلدانهم.

11 - وأسهمت الجهود الدبلوماسية التي بذلها السيد تشيسيكيدي ورئيس أنغولا جواو لورينسو، ورئيس رواندا بول كاغامي، ورئيس أوغندا يويري موسيفيني، في تخفيف حدة التوترات بين رواندا وأوغندا. وبعد توقيع البلدين مذكرة تفاهم في 21 آب/أغسطس، أنشئت لجنة وزارية مخصصة معنية بالتنفيذ، ضمت ممثلين عن أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وسبق الاجتماع الأول للجنة، في 16 أيلول/سبتمبر في كيغالي، الإفراج عن 32 مواطنا رونديا كانوا محتجزين سابقا في أوغندا. وبعد أن أخفق الاجتماع الثاني

للجنة، الذي عقد في 13 كانون الأول/ديسمبر في كمبالا، في تحقيق النتائج المتوقعة منه، بعث الرئيس موسيفيني برسالة إلى السيد كاغامي في 28 كانون الأول/ديسمبر، بهدف حل التوترات بين البلدين. وأعلن أيضا أن كلتي الحكومتين ستتخذ خطوات لمعالجة شواغل الحكومة الأخرى. ونتيجة لذلك، أفرج في 7 كانون الثاني/يناير عن تسعة مواطنين روانديين من الاحتجاز في أوغندا. وبعد ذلك بوقت قصير، أفرجت رواندا عن تسعة مواطنين أوغنديين.

12 - وخلال مؤتمر القمة الرباعي الأطراف الثالث لرؤساء الدول الأربعة، المعقود في لواندا في 2 شباط/فبراير 2020، أكد كل من أوغندا ورواندا من جديد التزامه بالإفراج عن مواطني البلد الآخر المحتجزين، استنادا إلى القوائم المتبادلة لهذا الغرض. والتزم كل منهما أيضا بالامتناع عن دعم وتمويل وتدريب ومساعدة القوى المزعزعة للاستقرار التي تسعى إلى إيذاء البلد الآخر وحماية واحترام حقوق الإنسان لمواطني البلد الآخر. وعقدت اللجنة الوزارية المخصصة المعنية بالتنفيذ اجتماعها الثالث في 14 شباط/فبراير في كيغالي، تحضيرا لمؤتمر القمة الرابع لرؤساء الدول الأربعة. وفي 18 شباط/فبراير، أعلنت أوغندا سحب التهم الموجهة إلى 13 مواطنا رواندياً، سيسلمون إلى السلطات الرواندية. وأعقب هذه الخطوة على الفور إعلان صادر عن حكومة رواندا يفيد بأنها ستوقف محاكمة 17 مواطنا أوغندياً. وألغت أوغندا أيضا جواز سفر شارلوت موكانكوسي، مفوضة الدبلوماسية في حزب المؤتمر الوطني الرواندي المعارض، الذي تحظره حكومة رواندا.

13 - وفي مؤتمر القمة الرباعي الأطراف الرابع، المعقود في 21 شباط/فبراير في غاتونا/كاتونا، على الحدود بين أوغندا ورواندا، وقعت معاهدة لتسليم المطلوبين بين أوغندا ورواندا. وإضافة إلى ذلك، اتخذ عدد من القرارات، بما في ذلك طلب موجه إلى أوغندا للتحقق، في غضون شهر واحد، من الادعاءات المتعلقة بالأنشطة العدائية ضد رواندا التي تنطلق من أوغندا، والقيام، اذا ما وجدت أنها صحيحة، باتخاذ إجراءات علاجية بشأنها. واتفق رؤساء الدول على الاجتماع في غضون 15 يوما من انتهاء اللجنة الوزارية المخصصة من إعداد تقرير عن الإجراءات التي اتخذتها أوغندا، بهدف إعادة فتح الحدود بين البلدين وإنجاز تطبيع علاقاتهما.

14 - واستمرت التوترات بين بوروندي ورواندا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدى الهجوم الذي وقع في 17 تشرين الثاني/نوفمبر بالقرب من بلدة مابايي في بوروندي إلى اتهامات صدرت عن حكومة بوروندي بتورط رواندا في الهجوم وفي أنشطة أخرى ترمي إلى زعزعة استقرار بوروندي. ودأبت رواندا على رفض تلك الادعاءات. وفي 8 كانون الثاني/يناير، دحض وزير خارجية رواندا، فنسنت بيروتا، تلك الاتهامات وذكر أن رواندا تتعرض في الواقع لهجمات تشن من إقليم بوروندي. غير أن الوزير لاحظ أن بلده لا يزال منفتحا على الحوار مع حكومة بوروندي.

15 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدم رئيس الوزراء سيلفستر إيلونغا إيلونكامبا برنامج الحكومة إلى البرلمان في 3 أيلول/سبتمبر، بعد عدة أشهر من المفاوضات بين الشريكين في الائتلاف الحاكم، "مسار التغيير"، المنصة السياسية التابعة للسيد تشيسيكيدي، والجبهة المشتركة من أجل الكونغو، المنصة التابعة للرئيس السابق جوزيف كابيلا. ويغطي البرنامج أربعة مجالات رئيسية هي: الشؤون السياسية والدفاعية والأمنية؛ والاقتصاد والمالية، مع التركيز على التصدي للفساد؛ وإعادة البناء؛ والمسائل الاجتماعية والثقافية، مع التركيز على تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. واقترح رئيس الوزراء أيضا تخصيص

موارد إضـــافية لقوات الأمن والدفاع وتعزيز كفاءتها من خلال إصـــلاح قطاع الأمن وإدخال تعديلات على التشريعات ذات الصلة.

16 - وفي أعقاب التوترات بين مؤيدي الجبهة المشـتركة من أجل الكونغو و "مسـار التغيير"، أكد السـيد تشـيسـيكيدي، في خطابه الأول عن حالة الأمة في 13 كانون الأول/ديسـمبر، ضـرورة أن يتغلب الائتلاف الحاكم على النزاعات الداخلية. ودعا أيضـا إلى إجراء مناقشـة بشـأن التغييرات الدسـتورية المتصـلة بانتخاب الرئيس وحكام المقاطعات. وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، أعرب السيد تشيسيكيدي عن تأييده لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتحييد الجماعات المسلحة الأجنبية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

17 - وفي الوقت نفسـه، حذر بعض الشـخصـيات الدينية والسـياسـية عامة الكونغوليين بشـأن الخطر المزعوم المتمثل في "بلقنة" جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تشـكله الدول المجاورة. وفُهم ذلك على نطاق واسـع بأنه إشـارة غير مخفية إلى التقارب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، الذي دافع عنه السـيد تشيسيكيدي منذ توليه منصبه. وفي 8 كانون الثاني/يناير، أدان وزير خارجية رواندا، المتحدث باسم الحكومة الرواندية، الادعاءات. وفي 10 كانون الثاني/يناير، ولمعالجة الشواغل التي تغذيها البيانات العامة التي تنتقد تقارب البلد مع جيرانه من جهة الشـرق، ذكر السـيد تشـيسـيكيدي أنه لن تحدث "بلقنة" لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال فترة رئاسته.

18 - وفي بوروندي، اسـتمرت الأعمال التحضـيرية للانتخابات العامة، المقرر إجراؤها في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس 2020. وفي أعقاب الاتصال بين ممثلي حكومة بوروندي وأعضاء منصة المعارضـة في المنفى، المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشـا، أعرب بعض أعضـاء المنصـة عن اعتزامهم المشـاركة في انتخابات عام 2020 وعادوا إلى بوروندي في 11 كانون الأول/ديسـمبر، بعد أربع سـنوات في المنفى. وأشـارت جماعات معارضـة أخرى إلى أن الظروف ليسـت مهيئة بعد لعودتها ومشـاركتها في الانتخابات. وفي 26 كانون الثاني/يناير، اختير الأمين التنفيذي للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، الجنرال السابق إيفاريست ندايشيمي، مرشحا رئاسيا للتحالف الحاكم لانتخابات أيار/مايو 2020. وجرت الموافقة على أن يقدم سـبعة مرشـحين أنفسـهم للانتخابات الرئاسـية، بمن فيهم إيفاريسـت ندايشـيمي من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وأغاثون رواسـا من المؤتمر الوطني من أجل الحرية، والنائب الأول الحالي لرئيس بوروندي، غاسـتون سـينديمو، من اتحاد التقدم الوطني. ومن جهة أخرى، أعلنت اللجنة الانتخابية في 3 شباط/فبراير أنه جرى تسجيل أكثر من 5,1 ملايين ناخب.

19 - وفي جمهورية أفريقيا الوسـطى، اتسـمت الحالة السـياسـية بهيمنة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق السياسـي للسـلام والمصـالحة والأعمال التحضـيرية للانتخابات الرئاسـية والتشـريعية. وفي 15 كانون الأول/ديسـمبر، عاد الرئيس السـابق فرانسـوا بوزيزي إلى جمهورية أفريقيا الوسـطى بعد سـت سـنوات في المنفى في أوغندا. وأعقبت ذلك، في 10 كانون الثاني/يناير، زيارة قصـيرة قام بها رئيس سـابق آخر، هو ميشـيل دجوتوديا، الذي يقيم في المنفى في بنن.

20 - وفي جنوب السودان، وبعد مشاورات مكثفة بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بمشاركة جنوب أفريقيا، أعيد تنصيب زعيم المعارضـة ريك مشـار نائبا أول للرئيس في 22 شـباط/فبراير، للمرة الثانية منذ اندلاع الأزمة في كانون الأول/ديسـمبر 2013. وعين الرئيس سـلفا كير أربعة نواب آخرين للرئيس،

هم ريبيكا نياندينغ دي مابيور، وجيمس واني إيغا، وتابان دينغ غاي، وحســين عبد الباقي أكول أغاني. وفي 13 آذار/مارس، أشــرف الرئيس كير على تأدية اليمين الدســتورية من قبل حكومة تتألف من 35 عضــوا، قُسّــمت فيها الحقائب الوزارية بين الحكومة وجماعات المعارضـــة على النحو المنصــوص عليه في اتفاق السلام، وأُنجز بذلك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة.

21 - وفي السودان، أدى رئيس الوزراء الجديد، عبد الله حمدوك، وحكومته المؤلفة من 18 عضوا اليمين الدستورية في 8 أيلول/سبتمبر. وفي 11 أيلول/سبتمبر، اتفق مجلس السيادة في السودان وقادة المتمردين من دارفور، والنيل الأزرق وجنوب كردفان على خريطة طريق مدتها ستة أشهر لمحادثات سلام، بدأت في جوبا في 14 تشـرين الأول/أكتوبر تحت رعاية السـيد كير. وبعد تنصـيب الحكومة الانتقالية، تحسـن التعاون بين جنوب السـودان والسـودان، وتوج باتفاق في 12 أيلول/سـبتمبر على إعادة فتح حدودهما المشـتركة لتيسـير التجارة الثنائية. وفي 22 تشـــرين الأول/أكتوبر، وقع جنوب الســـودان والســـودان اتفاقا لترســـيم حدودهما المشتركة.

جيم - الحالة الإنسانية

22 - ظل العنف والنزاع يتسببان في حالات تشريد السكان في منطقة البحيرات الكبرى. وظلت جمهورية الكونغو الديمقراطية تستضيف أكبر عدد من السكان المشردين داخليا في أفريقيا، بوجود أكثر من 5 ملايين مشــرد فيها، بمن فيهم أكثر من 000 940 من المشــردين حديثا في عام 2019. وفي نهاية شــباط/فبراير 2020، كان أكثر من 000 917 لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية في ضـــيافة بلدان أفريقية أخرى، وكانت أوغندا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة.

23 - وبحلول نهاية عام 2019، كانت المنطقة تســـتضـــيف نحو 000 330 لاجئ بوروندي، من بينهم 500 10 وافد جديد. ويوجد أكثر من نصـــف هؤلاء اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة، في حين يوجد الباقي في أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا. وفي بوروندي، سُـجل ما مجموعه 722 102 شـخصـا من المشــردين داخليا. وأفادت التقارير بأن اللاجئين البورونديين وملتمســي اللجوء في جمهورية تنزانيا المتحدة كانوا يواجهون ضغطاً متزايداً للعودة إلى بوروندي. وفي تطور إيجابي، عقدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتا بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، في 29 تشــرين الثاني/نوفمبر، في دار الســلام، الاجتماع الحادي والعشـــرين للجنة الثلاثية المعنية بإعادة اللاجئين البورونديين إلى وطنهم طواعية، الذي التزمت خلاله كلتا الحكومتين باحترام الطابع الطوعي لعودة اللاجئين وضـــمان الوصـــول الحر ودون عوائق إلى العائدين في بوروندي، وفقا للقوانين الوطنية والدولية.

دال - حقوق الإنسان

24 - ظلت حالة حقوق الإنســان في منطقة البحيرات الكبرى مُقلقة خلال الفترة المشــمولة بالتقرير. وأُبلغ في عدد من بلدان المنطقة عن فرض قيود على الحيز الســياســي، ومحدودية إمكانية اللجوء إلى القضــاء، وانتهاكات الحقوق والحريات الأساسية، والعنف الجنسي والجنساني.

25 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، انخفض عدد انتهاكات الحقوق والحريات الســياســية مقارنة بالفترة المشــمولة بالتقرير الســابق، نتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة لفتح المجال الســياســي والتصــدي لانتهاكات حقوق الإنســان والإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال إنشــاء آليات للعدالة الانتقالية. غير

أنه لا تزال ترد تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف والعنف الجنسي والجنساني، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في سياق عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة، والقتال بين الإثنيات، والهجمات التي تشنها مختلف الجماعات المسلحة على السكان المدنيين. وفي تطور ذي صلة، حكمت المحكمة الجنائية الدولية في 7 تشرين الثاني/نوفمبر على بوسكو نتاغندا، نائب رئيس الأركان والقائد السابق لعمليات اتحاد الوطنيين الكونغوليين/القوات الوطنية لتحرير الكونغو، بالسجن لمدة 30 عاما بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مقاطعة إيتوري في عامي 2002 و 2003.

26 - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تعرض المدنيون لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما بسبب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة. وظلت انتهاكات حقوق الإنسان أيضا مسألة مثيرة للقلق في جنوب السودان، على الرغم من الانخفاض العام في العنف.

27 - وأبلغت لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، في تقريرها الأخير، الذي صدر في 6 أيلول/سبتمبر 2019، عن انتشار مشاعر الخوف والتخويف بين أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة ومؤيديها في البلد[(2)]. ولاحظت كذلك استمرار ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، يُزعم أن عناصر الإمبونيراكور، وهم عملاء من دائرة المخابرات الوطنية، والشرطة والسلطات المحلية قد ارتكبوها. ورفضت حكومة بوروندي الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة التحقيق. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، حُكم على أربعة من أعضاء جماعة الإمبونيراكور بالسجن مدى الحياة بتهمة قتل أحد أعضاء المعارضة عمدا وإصابة ثلاثة آخرين بجروح في آب/أغسطس 2019 في مقاطعة موبينغا. وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر، أُلقي القبض على أربعة صحفيين من صحيفة إيواكو الإلكترونية وسائقهم أثناء رحلة لنقل الأخبار في غرب البلاد. وفي 30 كانون الثاني/يناير 2020، حُكم على الصحفيين بالسجن لمدة سنتين ونصف بتهمة تقويض أمن الدولة.

28 - وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، ألغت الحكومة حق الأفراد والمنظمات غير الحكومية في رفع دعاوى مباشرة أمام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي تتخذ من أروشا مقراً لها، مما جعلها ثاني بلد في المنطقة يحظر الوصول المباشر إلى المحكمة.

29 - وفي أوغندا، اشتكت الجهات الفاعلة السياسية المعارضة من المضايقة ومما اعتبرته استخداما مفرطا للقوة من جانب الشرطة رداً على الاحتجاجات العامة. وفي 6 كانون الثاني/يناير، ألقي القبض مؤقتا على زعيم المعارضة بوبي واين، إلى جانب عدد من أتباعه، عندما كانوا يستعدون لعقد اجتماع سياسي بالقرب من كمبالا.

30- ولم ينتشر وباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في المنطقة. وفي منتصف آذار/مارس، أُبلغ عن الحالات الأولى في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا، مع استمرار تطور الحالة بسرعة. وفي جميع أنحاء المنطقة، شرعت البلدان على الفور في اتخاذ تدابير لاحتواء انتشار المرض تمشيا مع توصيات منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك حجر الأفراد، واختبار الحالات المشتبه فيها، والتوعية العامة بالتدابير الوقائية، وفرض القيود على التجمعات الاجتماعية، وعمليات إغلاق الحدود، وعمليات الإغلاق الجزئي للمناطق. ومع ارتفاع عدد الحالات، من المتوقع مواصلة تعزيز هذه التدابير. وفي حين أنه لا يمكن التنبؤ

(2) A/HRC/42/49.

بالحجم الكامل للوباء وتأثيره على وجه اليقين، فإن انتشار العدوى على نطاق واسع إلى جانب ضعف البنى التحتية الصحية، سيكون له بالتأكيد تأثير سلبي على مسار التنمية في المنطقة، نظرا لأنه سيعوق الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

ثالثا - تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

31 - اتخذت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوات لتنفيذ التزاماتها الوطنية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وفي 27 أيلول/سبتمبر، على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، عقدت الآلية الوطنية للرقابة، بدعم من مختلف كيانات الأمم المتحدة، مؤتمرا دوليا بشأن السلام والاستثمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمت خلاله خريطة طريق لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنشأت الحكومة أيضا مقرا ميدانيا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بيني، كيفو الشمالية، لتعزيز العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة الأجنبية، ونشرت قوات ووحدات شرطة إضافية في الشرق. وإضافة إلى ذلك، أقامت الحكومة شراكة مع البلدان المجاورة وغيرها من الجهات الفاعلة، من خلال آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم وغيرها من المبادرات الإقليمية، من أجل النهوض بإعادة المقاتلين الأجانب الذين تنزع أسلحتهم إلى أوطانهم وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي.

32 - وإضافة إلى ذلك، أطلقت جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاء آخرين، حملة في كولويزي، مقاطعة لوالابا، لتوعية السياسيين المحليين، والمجتمع المدني والنساء والشباب ووسائل الإعلام المحلية بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وشملت الإجراءات الهامة الأخرى إنشاء لجنة للتصدي للفساد وعقد المنتدى الثاني للامركزية في كينشاسا، في الفترة من 11 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر، لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق اللامركزية. وفي نهاية المنتدى، أوصى المشاركون بتفعيل الصندوق الوطني للمساواة، تمشيا مع المادة 181 من الدستور، وإجراء انتخابات محلية وحضرية وبلدية. وفي الفترة من 13 إلى 15 شباط/فبراير، يسرت آلية الرقابة الوطنية عقد منتدى داخلي لجماعة بانيامولينغي لإفساح المجال للتفكير وتبادل الآراء بشأن الحالة الأمنية والإنسانية في بلدات فيزي، وأوفيرا وموينغا، كيفو الجنوبية.

باء - التزامات المنطقة

33 - كما ذُكر سابقا، وفي محاولة لنزع فتيل التوترات وتطبيع العلاقات بين أوغندا ورواندا، اجتمع قادة أنغولا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا في 2 و 21 شباط/فبراير للمضي قدما في تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في 21 آب/أغسطس. واستُكمل مؤتمرا القمة الرباعيا الأطراف المذكوران باجتماعات اللجنة الوزارية المخصصة المعنية بالتنفيذ، المعقودة في 13 و 16 أيلول/سبتمبر، و 13 كانون الأول/ديسمبر و 14 شباط/فبراير.

34 - وواصل قادة المنطقة جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون الأمني فيما بين البلدان الموقعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، ولا سيما من خلال اجتماعين لبناء الثقة ضما رؤساء دوائر

الاستخبارات والأمن في أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا. وعُقد الاجتماعان، بتيسير من مبعوثي الخاص وممثلي الجهات الضامنة الأخرى للاتفاق الإطاري، في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة وفي 3 شباط/فبراير في نيروبي.

35 - وعُزِّز التعاون بشأن المسائل القضائية من خلال عقد اجتماعات منتظمة لشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى وتعزيز التعاون فيما بين المؤسسات القضائية الوطنية بشأن قضايا المحاكم العابرة للحدود.

36 - وظلت المنظمات الإقليمية تعمل لدعم السلام والاستقرار في المنطقة. وعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعا للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات لوزراء الخارجية في 15 تشرين الأول/أكتوبر. وأقر المشاركون بالتطورات الإيجابية في بعض البلدان، ولا سيما بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، ودعوا إلى تعزيز الدعم لجهود تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. ودعت اللجنة أيضا إلى رفع الجزاءات المفروضة على بوروندي، وجنوب السودان، والسودان، ولا سيما من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الفترة من 24 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعا للوزراء المسؤولين عن الشؤون الجنسانية والعدل لتقييم وتحديد الإجراءات الرامية إلى تنفيذ إعلان كمبالا التاريخي لعام 2011 الصادر عن رؤساء الدول والحكومات بشأن العنف الجنسي والجنساني وبيان كينشاسا لعام 2012. واتفق الوزراء على قانون نموذجي لإنشاء محاكم وإجراءات خاصة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني، تمشيا مع إعلان كمبالا. وعلاوة على ذلك، وقع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 11 تشرين الثاني/نوفمبر مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان.

37 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، عقدت أنغولا، بصفتها رئيسة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اجتماعا وزاريا في لواندا تحت عنوان ''المصالحة الوطنية، واستعادة السلام، والأمن، وإعادة بناء التماسك في أفريقيا''. وتبادل المشاركون الدروس والخبرات من مختلف البلدان، بما فيها أنغولا ورواندا، وحثوا الدول على تنفيذ أفضل الممارسات في مجال حوكمة الموارد الطبيعية لضمان أن يكون المواطنون المستفيدين الرئيسيين من موارد بلدانهم. وشددوا أيضا على ضرورة تعميم مراعاة دور الزعماء التقليديين، والشباب والنساء في تصميم وتنفيذ عمليات المصالحة من أجل كفالة الشمول السياسي للجميع. وفي 10 كانون الثاني/يناير، استمع مجلس السلم والأمن، برئاسة بوروندي، إلى إحاطة عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون من الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، باسيل إيكوبي. ورحب مجلس السلم والأمن بالزخم الإيجابي والخطوات التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من البلدان لتحسين استقرار المنطقة. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة، التي تقوض السلام والأمن والعمليات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في المنطقة.

38 - وفي 12 أيلول/سبتمبر، وقع رئيسا أوغندا وكينيا، مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون عبر الحدود في مسائل السلام والتنمية بين البلدين. وتهدف المذكرة إلى الحد من التوترات والتنافس على الحصول على الموارد من خلال تعزيز التعاون عبر الحدود، وتنظيم الأنشطة الرعوية، وزيادة التجارة والاستثمار عبر الحدود، والحد من التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة. ومن المتوقع أن

يسهم ذلك في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة من خلال تحسين سبل المعيشة والأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية الأساسية، مما سيسهل توفير الفرص الاقتصادية عبر الحدود.

جيم - الالتزامات على الصعيد الدولي

39 - واصل المجتمع الدولي دعم البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا السياق، تشارك فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في رئاسة حدث رفيع المستوى بشأن منطقة البحيرات الكبرى في 25 أيلول/سبتمبر، وذلك على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وفي 26 أيلول/سبتمبر، عقد فريق الاتصال اجتماعا للمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين لمنطقة البحيرات الكبرى، في نيويورك أيضا. وفي الاجتماعين، رحب المشاركون بالتطورات الإيجابية الأخيرة وأكّدوا على ضرورة زيادة الاتساق والتنسيق في دعم المجتمع الدولي للمنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات الديمقراطية والتكامل الاقتصادي. وتعهّد أعضاء فريق الاتصال بتقديم الدعم السياسي والمالي إلى المؤتمر المقبل المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى، كما تعهدوا بالتعاون مع ممثلي القطاع الخاص في بلدانهم.

40 - وواصل مبعوثي الخاص تعزيز التنسيق والتعاون مع طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك فريق المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين لمنطقة البحيرات الكبرى، بهدف تعبئة الدعم التقني والمالي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وقام ببعثات استهلالية في ألمانيا وبلجيكا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة، وأجرى مناقشات بشأن التطورات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة. والتقى أيضا بالأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية من أجل الشروع في بذل جهود مشتركة لدعم المشاريع العابرة للحدود في المنطقة والرامية إلى تعزيز الحوار المشترك بين الشباب وتمكينهم اقتصادياً. والتقى بممثلين من الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في بروكسل لمناقشة الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، ونتيجةً لذلك قدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي والتقني لعقد المؤتمر المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى. وأكدت تلك المناقشات استمرار دعم المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار والتكامل في المنطقة.

41 - وإدراكا لأهمية التعاون والتكامل الاقتصاديين من أجل السلام والاستقرار في المنطقة، إلى جانب الحاجة إلى اجتذاب الاستثمار وتركيز المساعدة الدولية على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز التنمية، تواصَل مبعوثي الخاص مع كبار ممثلي المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ولا سيما مجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. ونتيجة لذلك، عززت تلك المؤسسات التزامها بإقامة شراكات استراتيجية لدعم استدامة السلام والتنمية في المنطقة، فقدَّم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الدعم للمؤتمر المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى وتعهَّد مصرف التنمية الأفريقي باستعراض الإجراءات المشتركة المتخذة لإدارة الموارد الطبيعية في المنطقة على نحو يتسم بالاستدامة والشفافية.

42 - وفي 9 كانون الثاني/يناير، في سياق تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، ناقش مكتب مبعوثي الخاص مع مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخيارات المتاحة لتنشيط المشاريع العابرة للحدود التي تؤدي إلى تعزيز السلام والأمن. واقترح مبعوثي الخاص إجراء استعراض لهيكل حوكمة الإطار في سياق إصلاحاتي التنظيمية، من أجل زيادة تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك لتحسين تصميم المشاريع وتنفيذها بما يتماشى مع الأهداف السياسية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

43 - وفي 20 كانون الثاني/يناير، في بوجومبورا، بوروندي، شارك مكتب مبعوثي الخاص في اجتماع للجنة التوجيهية المشتركة، المتألفة من ممثلين عن الاتحاد الأوروبي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والأمم المتحدة. وتشرف اللجنة التوجيهية على المشاريع الإقليمية التي يمولها الاتحاد الأوروبي دعما للسلام والأمن الإقليميين، بالتركيز على قضايا منها المرأة، والشباب، والمجتمع المدني، والإدارة الشفافة للموارد الطبيعية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأقرّت اللجنة التوجيهية خطة عمل مشتركة لعام 2020، تعطي الأولوية لبناء قدرات الوسطاء الإقليميين ودعم منتديات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومحاربة العنف الجنسي والجنساني، ومن المقرر أن ينفذ الخطة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بتيسير من مكتب مبعوثي الخاص.

رابعا - تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها مبعوثي الخاص

المساعي الحميدة المبذولة من الأمين العام

44 - خلال الفترة قيد الاستعراض، ناقش مبعوثي الخاص مع البلدان الموقّعة والجهات الضامنة وغيرها من الجهات المعنية أفضل السبل التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة والشركاء الدوليين أن يدعموا تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وشدد مبعوثي الخاص على تشجيع زيادة أخذ المنطقة بزمام الأمور وشدد على أهمية تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية من أجل اغتنام الزخم القائم والفرص الحالية.

45 - وأثناء اجتماعاته مع رؤساء الدول وكبار المسؤولين الحكوميين في المنطقة، التمس مبعوثي الخاص آراءهم بشأن سبل بناء الثقة بين الحكومات الموقعة على الاتفاق الإطاري، وعرَض دعمي للمبادرات الإقليمية. ودعا مبعوثي الخاص إلى اتباع نهج شامل إزاء تحييد القوى الهدامة وحث قادة المنطقة على النهوض بالتكامل والتعاون الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي للتغلب على التحديات التنموية الكامنة في صميم ما تعانيه المنطقة من نزاع وعدم استقرار. وشجع على اعتماد تدابير لتحسين مناخ الأعمال التجارية وزيادة قدرة المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية على الاستفادة من تمويل الشركاء. وشارك كذلك في مبادرات مشتركة مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الدوليين في المسائل المتعلقة بتحقيق الاستقرار عبر الحدود وإقامة المشاريع الإنمائية. ومن الجدير بالاهتمام أن مبعوثي الخاص يسّر الأعمال التحضيرية الفنية للاجتماع العاشر المقرر عقده لآلية الرقابة الإقليمية والأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى، وشجع المشاركة فيهما على مستوى رفيع.

46 - وقام مبعوثي الخاص بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في عدة مناسبات وكرر تأكيد دعم الأمم المتحدة للجهود التي يبذلها السيد تشيسيكيدي من أجل إرساء السلام الدائم في المقاطعات الشرقية، وتعزيز التعاون، والحفاظ على علاقات طيبة مع البلدان المجاورة.

47 - وفي اجتماع عقد في 24 أيلول/سبتمبر في نيويورك مع وزير خارجية بوروندي، إيزيكييل نيبيجيرا، ناقش مبعوثي الخاص سبل تعزيز علاقات بوروندي مع جيرانها، ورحب في هذا الصدد بمشاركة بوروندي البناءة في المبادرات الإقليمية الجارية، مثل شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى والاجتماعات المذكورة أعلاه لرؤساء دوائر الاستخبارات والأمن.

الدعم المقدم إلى آليات حوكمة الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

48 - كان من المتوقع أن يُعقد الاجتماع العاشر لآلية الرقابة الإقليمية في تشرين الأول/أكتوبر في كينشاسا، ولكن تعيّن تأجيله إلى آذار/مارس لأسباب فنية. وسيتعين أيضاً إرجاء الاجتماع المؤجَّل بسبب جائحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) والتدابير التي اتخذتها الحكومات في المنطقة لاحتواء انتشاره. وشرع مبعوثي الخاص، بالتعاون مع ممثلي الجهات الضامنة الأخرى للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، في إجراء مشاورات بهدف ضمان اتخاذ الإجراءات ذات الأولوية المتوخاة في سياق تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

49 - وفي غضون ذلك، شارك مبعوثي الخاص، إلى جانب الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، في رئاسة الدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين للجنة الدعم التقني للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، المعقودتين في نيروبي في 10 و 11 أيلول/سبتمبر 2019 وفي 3 و 4 شباط/فبراير 2020، على التوالي. وفي الدورة السادسة والعشرين، استعرضت اللجنة، بمشاركة رؤساء دوائر الاستخبارات والأمن في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، الحالة الأمنية في المنطقة وناقشت التقدم المحرز في تنفيذ التدابير غير العسكرية لتحييد الجماعات المسلحة غير المشروعة. وأتمّت اللجنة أيضا جميع الأعمال التحضيرية الفنية، بما في ذلك مشروع جدول الأعمال وغيره من الوثائق، المتعلقة بالاجتماع العاشر لآلية الرقابة الإقليمية.

تحييد القوى الهدامة

50 - واصل مبعوثي الخاص، بالتعاون مع الجهات الضامنة الأخرى للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، إشراك الجهات المعنية الرئيسية في تشجيع اتباع نهج شامل إزاء تحييد القوى الهدامة في المنطقة. وفي الاجتماع الثاني لرؤساء دوائر الاستخبارات والأمن، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر، أقرّ المشاركون بالفوائد المتعاضدة المترتبة على الجمع بين التدابير العسكرية وغير العسكرية، ولذلك أوصوا باتباع نهج متعدد الأوجه يشمل دورا للمرأة والشباب والزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية. وأوصى المشاركون أيضا بإنشاء فريق لتنسيق الاتصال، يكلَّف بتنسيق تنفيذ التدابير غير العسكرية. وسيضم الفريق خبراء وممثلين من البلدان المعنية، والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وممثلين عن المجتمع المدني.

51 - وفي مشاورات لاحقة على مستوى الخبراء لرؤساء دوائر الاستخبارات والأمن، عُقدت في نيروبي في الفترة من 11 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر، حدد المشاركون الثغرات والأولويات القائمة في جهود تعزيز

البرامج الوطنية والإقليمية لتسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم واستيعابهم وإعادتهم إلى أوطانهم. وأوصى المشاركون بإشراك السكان المتضررين من أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة، لا سيما من خلال تنفيذ استراتيجية للاتصال والتوعية تركز على الإجراءات غير العسكرية المعتزم اتخاذها بالاقتران مع العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة. وتوصل المشاركون أيضا إلى الاختصاصات المقترحة لفريق تنسيق الاتصال المزمع تشكيله. وفي الاجتماع الثالث لرؤساء دوائر الاستخبارات والأمن، المعقود في نيروبي في 3 شباط/فبراير، أيد المشاركون التوصيات المنبثقة عن المشاورات المعقودة على مستوى الخبراء ودعوا إلى الإسراع بإنشاء فريق تنسيق الاتصال.

النهوض بالمرأة والسلام والأمن

52 - بالتنسيق مع الجهات الأخرى الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، واصل مكتب مبعوثي الخاص الدعوة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي 8 و 9 أيلول/سبتمبر في نيروبي، يسّر مبعوثي الخاص عقد اجتماع ضم الجهات الضامنة وممثلين من منظمات المجتمع المدني والمنتديات الإقليمية لتقييم مساهمتهم في تعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها في هيئات وعمليات صنع القرار وفي مكافحة العنف ضد المرأة. وعُقد اجتماع آخر لمنظمات المجتمع المدني والمنتديات الإقليمية في نيفاشا، كينيا، يومي 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر، نظر خلاله المشاركون في سبل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة. واتفق المشاركون على تأييد اتباع نهج مدني إزاء أمن المرأة وتمكينها اقتصادياً.

53 - وأتاح الاجتماع الحادي عشر للمجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، المعقود في أديس أبابا في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، فرصة أخرى لاستكشاف الخيارات المتاحة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقرر المجلس تعزيز دوره في مجال الدعوة السياسية، بسبل منها إقامة تحالفات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني؛ وتحليل النزاعات والبحث فيها حسب سياقها لإبراز أسباب العنف؛ وتعزيز الدور القيادي للنساء والفتيات من أجل تحسين تمثيلهن ومشاركتهن بصورة يُعتد بها في عملية صنع القرار في منطقة البحيرات الكبرى؛ وضمان توافر موارد مالية مستدامة للمرأة والسلام والأمن في المنطقة.

54 - وواصل مكتب مبعوثي الخاص الدعوة إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وبصورة يُعتدّ بها في العمليات الانتخابية. وفي حلقة عمل بشأن مشاركة المرأة وتمثيلها وحمايتها في العمليات الانتخابية، عقدها الاتحاد الأفريقي وغيره من الجهات الضامنة يومي 12 و 13 تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا، اتفق المشاركون على ضرورة بذل جهود متضافرة للتصدي للحواجز التي تحد من دور المرأة في العمليات السياسية والانتخابية. وفي الفترة السابقة للذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، نظر مكتب مبعوثي الخاص مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أيضا في الخيارات العملية المتاحة لإحياء المنتدى الإقليمي للمرأة التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وهو آلية هامة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ولتمكين المرأة.

55 - وواصل مبعوثي الخاص أيضا توجيه الانتباه إلى أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة البحيرات الكبرى. وأتاحت حلقة عمل لقائدات الأعمال التجارية عُقدت في نيروبي يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر، بتيسير من مبعوثي الخاص والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى،

للمشاركين منبرا لتبادل أفضل الممارسات وأدت إلى إنشاء شبكة إقليمية للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة، من أجل التركيز على اتخاذ إجراءات محددة لزيادة دور النساء المشتغلات بالأعمال الحرة في السلاسل الإقليمية لتحقيق القيمة التجارية.

التشرد

56 - تعاون مكتب مبعوثي الخاص مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة وشركاء آخرين للتأكيد على أهمية معالجة التشريد القسري للسكان وتنفيذ نتائج الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى المعني بحالة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في كمبالا في آذار/مارس 2019. وأثناء اجتماع عُقد مع المديرة الإقليمية لشرق أفريقيا والقرن الأفريقي التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أكد مبعوثي الخاص من جديد استعداده لدعم الجهود الرامية إلى التصدي لمسألة تشريد السكان في المنطقة.

التعاون القضائي

57 - في 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر في نيروبي، اشترك مكتب مبعوثي الخاص وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في رئاسة الاجتماع الخامس لشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، التي يُستهدف منها إنشاء نظم عدالة مُحكمة تضمن سيادة القانون والسلام والاستقرار والحكم الرشيد. وركّز الاجتماع على التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالملاحقة القضائية لقضايا الفساد عبر الحدود وساعد على تحديد الدروس والممارسات الجيدة ذات الصلة. ودعا المشاركون إلى التعجيل بتنفيذ إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد، الذي جرى اعتماده في أيار/مايو 2019، وأوصوا بأن تقدم شبكة التعاون القضائي تقريرا عن أعمالها في الاجتماع العاشر لآلية الرقابة الإقليمية.

58 - وفي 21 و 22 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مكتب مبعوثي الخاص، بدعم من أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، اجتماعا لمجموعة تركيز تضم المدعين العامين في عنتيبي، أوغندا. وحدد كبار المدعين العامين من أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية قضايا عابرة للحدود متصلة بالموارد الطبيعية والفساد، وأوصوا بمتابعة شبكة التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى لتلك القضايا باعتبارها ذات أولوية. وشاركت منظمات المجتمع المدني في الاجتماع أيضا.

إدارة الموارد الطبيعية

59 - واصل مبعوثي الخاص تقديم الدعم لما يُبذل من جهود على الصعيد الإقليمي لكبح استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع، بهدف القضاء على الحوافز المالية للجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية. وعملا بقراري مجلس الأمن 2389 (2017) و 2502 (2019)، يسّر مبعوثي الخاص، في تشرين الأول/أكتوبر، مجموعة من المشاورات مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومنظمات وآليات إقليمية أخرى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والشركاء في التنمية، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي. وأسهمت هذه المشاورات في الترويج لرؤية مشتركة لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن حوكمة الموارد الطبيعية.

60 - وفي كانون الأول/ديسمبر، زار مكتب مبعوثي الخاص المركز الأفريقي للموارد الطبيعية التابع لمصرف التنمية الأفريقي من أجل التماس المساعدة في تعزيز آلية التصديق والتتبع الخاصة بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وإقامة شراكة استراتيجية مع مصرف التنمية الأفريقي بشأن إدارة الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى. وتجري جهود لعقد حلقة عمل تضم الجهات المعنية على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، بهدف وضع خطة عمل إقليمية شاملة لكبح استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع.

التعاون الاقتصادي

61 - دعا مبعوثي الخاص إلى التحول من خطاب يهيمن عليه النزاع فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى إلى رؤية لمنطقة تسلك مسارا تنموياً، جديرة بالاهتمام والدعم، لا سيما من خلال تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى النهوض بالتكامل الإقليمي وتعزيز الشراكات الاقتصادية العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، شجع مبعوثي الخاص قادة المنطقة على التنفيذ المشترك لبرامج اقتصادية عابرة للحدود وموجهة نحو التنمية وتحقيق الاستقرار الإقليمي، وعلى صياغة نهج إقليمي لتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في التنمية والشركاء الاقتصاديين.

62 - وخلال اجتماع مع السيد كاغامي عُقد يوم 12 أيلول/سبتمبر، تأكد مبعوثي الخاص من التزام حكومة رواندا القوي باستضافة المؤتمر المزمع عقده المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى. ويهدف المؤتمر، من خلال الجمع بين كبار المسؤولين الحكوميين وقادة الأعمال التجارية والمستثمرين من أفريقيا وخارجها، إلى تعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود بوصفهما عاملين حافزين لتعزيز التكامل والتنمية الإقليميين. وعقد مكتب مبعوثي الخاص وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعا إقليميا للجهات المعنية في كيغالي في 13 أيلول/سبتمبر لتأييد المؤتمر وتحديد النتائج المتوقعة منه. وأعقب ذلك عروض قُدمت في أفريقيا وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط للترويج للمؤتمر. وعُقدت أيضا عدة اجتماعات لتعزيز تولي الأطراف الإقليمية الفاعلة لزمام الأمور في مرحلتي التخطيط للمؤتمر وتنظيمه. وكان من المقرر في البداية عقد المؤتمر المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى في الفترة من 18 إلى 20 آذار/مارس 2020 في كيغالي، ولكن تعيَّن تأجيله بسبب القيود المفروضة على السفر فيما يتصل بجائحة كوفيد-19.

63 - ولضمان تنفيذ نتائج المؤتمر المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى، ساعد مكتب مبعوثي الخاص أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في عقد جمعية عامة لملتقى القطاع الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، في نيروبي في 18 أيلول/سبتمبر. وانتخب المشاركون مجلسا جديدا، برئاسة كينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية نائبا للرئيس. وسيضطلع ذلك المنتدى بدور بارز في التحضير للمؤتمر المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى. ومن المتوقع أيضا أن ييسر المنتدى الحوار الجاري بين الموظفين العموميين والقطاع الخاص بشأن قضايا التنمية في المنطقة.

خامسا - الشراكات مع المنظمات والآليات الإقليمية والشركاء الدوليين ومع كيانات الأمم المتحدة

المنظمات والآليات الإقليمية

64 - تواصَل مبعوثي الخاص مع كبار مسؤولي الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، لا سيما رئيس اللجنة، في 6 أيلول/سبتمبر، ومع مفوضة الشؤون السياسية، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، بالإضافة إلى التشاور والتعاون بصفة منتظمة مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى. والتقى مبعوثي الخاص بالأمينة التنفيذية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في نيويورك في 26 أيلول/سبتمبر. وساعدت هذه الاجتماعات على تعزيز التنسيق وزيادة التآزر إلى أقصى حد بين الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

65 - واضطلع مكتب مبعوثي الخاص أيضا بعدة أنشطة بالشراكة مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك عقد اجتماعات مشتركة بشأن التعاون القضائي وبشأن قضايا المرأة والسلام والأمن. وشارك مبعوثي الخاص في اجتماع للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، عُقد في برازافيل في 15 تشرين الأول/أكتوبر. وسافر مبعوثي الخاص برفقة الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى إلى الولايات المتحدة والصين، حيث اجتمعا بمسؤولين حكوميين وممثلين من دوائر الأعمال والمؤسسات الإنمائية. وواصل مكتب مبعوثي الخاص كذلك تعاونه الوثيق مع الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل تعزيز التعاون الأمني الإقليمي من خلال مبادرات لبناء الثقة، مثل اجتماعات رؤساء دوائر الاستخبارات والأمن.

التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

66 - أجرى مبعوثي الخاص مشاورات منتظمة مع ممثلتي الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبعوثي الخاص لبوروندي، وممثلي الخاص لوسط أفريقيا، وقام بتنسيق عمله معهم. وتعاون بصفة منتظمة أيضا مع المنسقين المقيمين في المنطقة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي. وأدت هذه الشراكات إلى تعزيز تبادل المعلومات والاتساق والتكامل بين الإجراءات المتخذة من جانب كيانات الأمم المتحدة وموظفيها في المنطقة، عملا بقرار مجلس الأمن 2502 (2019).

67 - وفي 23 و 24 تشرين الأول/أكتوبر، عقد مكتب مبعوثي الخاص اجتماعا تنسيقيا عاديا، في نيروبي، للمستشارين المعنيين بشؤون السلام والتنمية ورؤساء وحدات الشؤون السياسية العاملين في المنطقة، بهدف مواصلة ممارسة تبادل المعلومات وتبادل وجهات النظر والوصول إلى تحليل مشترك للوضع في المنطقة.

68 - وبناء على دعوة من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، حضر مبعوثي الخاص الاجتماع التاسع والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا الذي عُقد في لواندا في 28 تشرين الثاني/نوفمبر. والتقى مبعوثي الخاص وممثلي الخاص لوسط أفريقيا برئيس أنغولا

وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين لمناقشة التطورات في المنطقة واستكشاف سبل تعزيز التعاون من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

69 - لا يزال الزخم الدافع إلى إحراز التقدم الذي أحدثته القيادة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل أكثر من عام واعدا للبلد والمنطقة. وفي ظل الدعم المطرد المقدم من المجتمع الدولي، يمكن لهذه البلدان أن تشرع في سلوك طريق يفضي إلى السلام الدائم والاستقرار والتنمية. ويمثل السلام والأمن عاملين حاسمين لتحقيق التنمية والتكامل في المنطقة، ولا سبيل لإرساء سلام دائم دون تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع في المنطقة. ولذلك، سيواصل مبعوثي الخاص تأييد تعزيز الصلة القائمة بين التنمية والسلام، مع التركيز على منع نشوب النزاع وبناء القدرة على الصمود في المنطقة.

70 - ومما لا شك فيه أن ثمة عقبات وتحديات لا تزال قائمة ويجب التصدي لها بصورة جماعية. وإنني أدعو جميع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من أجل تمكين المنطقة من الاستفادة من إمكاناتها الهائلة.

71 - وأرى أن الخطوات التي اتخذها السيد تشيسيكيدي لتحسين العلاقات الدبلوماسية والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها خطوات تبعث على التفاؤل. وأشيد أيضا بالخطوات التي اتخذها قادة آخرون في المنطقة لتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة والنهوض بالتعاون الإقليمي. وأرحب كذلك بالجهود التي يبذلها رئيسا أوغندا ورواندا من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين عن طريق الحوار. وإني أشعر بالتفاؤل أيضا إزاء الاستعداد الذي أبدته بوروندي ورواندا للاستفادة من الآليات القائمة، لا سيما الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، واستعدادهما لمعالجة خلافاتهما عن طريق الحوار. ومبعوثي الخاص على استعداد لدعم جميع المبادرات الإقليمية الرامية إلى بناء الثقة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

72 - ونظرا للأهمية التي تنطوي عليها آلية الرقابة الإقليمية من حيث تقديم توجيهات متعلقة بالمسائل ذات الأولوية المتصلة بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، آمل أن يتسنى عقد الاجتماع العاشر للآلية عما قريب. وأحث جميع الأطراف الموقّعة على الاتفاق الإطاري والجهات الضامنة له على أن تظل ملتزمة بتنفيذه وأن تسهم في تسيير الآليتين المنظمتين له.

73 - وأشيد بتجديد جمهورية الكونغو الديمقراطية التزامها بإنهاء أنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية في شرق البلد. وأرحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان المعنية فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية شاملة، تشمل تدابير عسكرية وغير عسكرية، للقضاء على التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية. وفي هذا الصدد، أرحب باقتراح إنشاء فريق لتنسيق الاتصال، يتألف من رؤساء دوائر الاستخبارات والأمن في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، من أجل تحسين التنسيق عبر الحدود والتعاون في التصدي للقوى الهدامة. وستواصل الأمم المتحدة، عن طريق مبعوثي الخاص، إلى جانب الجهات الأخرى الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، دعم هذه المبادرة الهامة.

74 - وأرحب بالجهود المتواصلة المبذولة لإعادة المقاتلين الأجانب المنزوعي السلاح إلى أوطانهم ولتعزيز البرامج الوطنية والإقليمية لتسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم واستيعابهم. وأحث أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على الانتهاء من إعادة جميع المقاتلين السابقين المتبقين من حركة 23 مارس إلى وطنهم، وفقا للقرارات السابقة الصادرة عن آلية الرقابة الإقليمية، ومع كامل الاحترام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

75 - وتذكرنا التطورات الإيجابية التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير بأن للإرادة السياسية أهمية قصوى في إطار السعي إلى تحقيق السلام والأمن وصونهما في منطقة البحيرات الكبرى. وأحث مجلس الأمن والشركاء الدوليين الآخرين على مواصلة مساعدة قادة المنطقة على اغتنام الفرص المتاحة واتخاذ خطوات حاسمة للتغلب على التحديات القائمة منذ أمد طويل.

76 - وبالإضافة إلى الحد من التوترات وبناء الثقة وتعميق التعاون الأمني، من الأهمية بمكان النهوض بالتعاون الاقتصادي والتجارة عبر الحدود وتطوير البنى التحتية والتكامل الإقليمي. وأرحب بالإجراءات المتخذة لكبح استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع وتعزيز حوكمتها المشروعة وإدارتها المستدامة. ومن شأن تعزيز التجارة واجتذاب الاستثمار إلى المنطقة أن يولدا النمو والتنمية، وهما عاملان حاسمان لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وأشجع جميع الجهات المعنية على المساهمة في نجاح المؤتمر المعني بالاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى، وعلى مواصلة الالتزام بتقديم الأفكار والتمويل لتعزيز الاستثمارات والتجارة والتنمية عبر الحدود بمجرد انتهاء المؤتمر.

77 - وبالنظر إلى الدور الهام الذي تؤديه النساء في منع نشوب النزاعات وتسويتها، فإنني أشيد بالمبادرات الجارية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة وحصولها على التمثيل بصورة يُعتدّ بها في العمليات السياسية والانتخابية وإلى تمكين المرأة في جميع أنحاء المنطقة. وبما أن عام 2020 يوافق الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، فإنني أدعو جميع الجهات المعنية إلى تكثيف جهودها للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

78 - وإنني أستنكر جميع البيانات العامة التي يحتمل أن تنشر الخوف وتحيي ضغائن الماضي وتقوض العلاقات الودية القائمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. وأحث جميع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على السعي إلى تشجيع حسن الجوار وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف داخل المنطقة.

79 - ولا يزال يساورني القلق إزاء استمرار القيود المفروضة على الحريات السياسية الأساسية وحقوق الإنسان في أنحاء عدة من المنطقة. وأدعو الحكومات إلى إعطاء الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب في المنطقة. وأحثها كذلك على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، وعلى اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة احترام الحريات الأساسية، بما في ذلك فتح الحيز السياسي، وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء عمليات صنع قرار متسعة القاعدة وشاملة للجميع على الصعيدين المحلي والوطني. وتشكل شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى وإعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد اثنين من الأصول الهامة التي يجب إعمالها من أجل مكافحة الإفلات من العقاب ومحاربة الجرائم العابرة للحدود.

80 - وأرحب بالتحضيرات الجارية في بوروندي للانتخابات العامة المقرر عقدها في أيار/مايو 2020. وإنني أحث حكومة بوروندي وجميع الأطراف السياسية الفاعلة على كفالة توافر حيز سياسي حر والامتناع

عن القيام بأي أعمال يمكن أن تعرض إمكانية إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية للخطر. فهذه الانتخابات يمكن أن تسهم في زيادة الاستقرار في المنطقة وترسي الأساس لاتخاذ تدابير فعالة للتصدي للتحديات الإنمائية القائمة في البلد.

81 - ولا يزال تشرد السكان أحد النتائج والدوافع الرئيسية لانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة. وإنني أحث زعماء المنطقة على مضاعفة الجهود من أجل إيجاد حلول دائمة للاجئين والأشخاص المشردين بما يتماشى مع نتائج المؤتمر الوزاري الرفيع المستوى المتعلق بوضع اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى، والذي عُقد في كمبالا في آذار/مارس 2019.

82 - وقد طلبتُ إلى مبعوثي الخاص أن يضع، في إطار تشاور وثيق مع الجهات المعنية والشركاء المعنيين، استراتيجية للسلام والأمن لمنطقة البحيرات الكبرى. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى استعراض الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لجهود منع نشوب النزاع وبناء السلام في المنطقة. وأحث الأطراف الموقّعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون والجهات الضامنة له وجميع الشركاء الآخرين على دعم مبعوثي الخاص ومكتبه في صياغة الاستراتيجية.

83 - وأود أن أشكر مبعوثي الخاص وأعضاء فريقه على دعمهم المطرد للدول الموقعة في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.